

سياسة الإفصاح والشفافية والادراج في السوق

وفقا لنظام الحوكمة فإن الشركة ملزمة بجميع متطلبات الإفصاح والتي تشمل علي تقديم التقارير المالية والإفصاح عن عدد أسهم أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين والمساهمين الكبار أو المساهمين المسيطرين كما تقوم الشركة بالإفصاح عن معلومات تتعلق بأعضاء مجلس إدارتها بما في ذلك السيرة الذاتية ، وكذا الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجان المختلفة مع تبيان تشكيلها، كما أنه كما أن المجلس يتحقق من أن " جميع عمليات الإفصاح التي تقوم بها الشركة تتيح معلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة ، وأن " التقارير المالية للشركة مطابقة لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية ومتطلباتها أما يجب توزيع التقارير المالية المدققة للشركة على جميع المساهمين. وهذا ما تم القيام به فعلا حيث أنشأت الشركة منذ البداية لجنة للإفصاح والشفافية وتقيدت بجميع متطلبات الإفصاح بما في ذلك تقديم التقارير المالية والإفصاح عن عدد أسهم أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين والمساهمين الكبار أو المساهمين المسيطرين . ويتحقق المجلس من أن جميع عمليات الإفصاح التي قامت بها تتيح معلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة إضافة الى أن التقارير المالية للشركة مطابقة لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية ومتطلباتها، وقد تمّ نشر التقارير المالية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١ م و ٢٠١١/١٢/٣١ م و ٢٠١٢/١٢/٣١ م و ٢٠١٣/١٢/٣١ م و ٢٠١٤/١٢/٣١ م و ٢٠١٥/١٢/٣١ م، المدققة للشركة على موقع الشركة لإطلاع المساهمين عليها، حيثُ تلتزم الشركة التزاماً كاملاً بتطبيق نظام الحوكمة فيما يخص جميع متطلبات الإفصاح والشفافية.

دور رئيس المجلس :

- يساعد في توجيه المجلس فيما يتصل بسياسات الجمعية وأولوياتها واهتماماتها.
- يراجع مع الرئيس التنفيذي الموضوعات التي تهم المجلس.

- يراقب التخطيط المالي والتقارير المالية.
- يلعب دوراً بارزاً في النشاطات الترويجية وتطوير الموارد الرأسمالية.
- يقوم بتقييم أداء الرئيس التنفيذي بالتعاون مع المجلس.
- يقوم بتقييم أداء المجلس في تحقيق أعماله بالتعاون مع المجلس.
- ينفذ واجبات أخرى يحددها المجلس.

لَا النزاهة:

تركز الحوكمة الرشيدة على وجود النزاهة المالية والأخلاقية (السلوكية) كركيزة أساسية للحوكمة ، كما وتعتبر البنود المتعلقة بالرقابة الداخلية والخارجية والرقابة المالية من الأمور الهامة التي تسعى الشركة من خلالها لضمان تطبيق النزاهة

لَا التدقيق الداخلي:

تبنى الحوكمة الرشيدة على عدة ركائز منها المحاسبة والمسائلة والقياس ، وتحاول إدارة الشركة ومجلس الإدارة تحقيق التوازن بين النمو وحماية موجودات الشركة ، يقوم المدققون بتدقيق مدى تحقيق الأهداف وأن التعليمات والقوانين متبعة بالشكل الصحيح.

لَا يلعب التدقيق الداخلي دوراً أساسياً يتمثل في المهام التالية :

- تزويد الإدارة التنفيذية بالتفاصيل وصورة واضحة حول مسار العمل في الشركة ، حيث يتوجب على المدقق الداخلي أن يفهم العمليات الداخلية والضوابط والمخاطر
- تقييم التنفيذ للسياسات والإجراءات ومدى الالتزام بأخلاقيات وقيم الشركة
- يشكل فريق التدقيق الداخلي العين التي يراقب من خلالها المدير التنفيذي ومجلس الإدارة ولجنة تدقيق الأداء الفعلي للمؤسسة

- تقديم التوجيهات المناسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة ولجنة التدقيق للوقاية من المخاطر المحتملة، ولتقييم مدى الالتزام بتطبيق السياسات والإجراءات والقيم السلوكية والأخلاقية.
- قيام التدقيق الداخلي باستخدام وسائل وطرق مناسبة للتدقيق، وإعطاء الصلاحيات المطلوبة للفريق، لضمان صحة البيانات والمعلومات في المجالات والأقسام التي تعتبر هامة وحرجة بالنسبة للشركة .
- الاتصال المباشرة مع لجنة التدقيق للتحقق من استخدام اللجنة للبيانات والحقائق في اتخاذ القرار المناسب.
- التحقق من وجود تدقيق داخلي في الشركة مهما كان حجمها. وأن يكون التدقيق الداخلي منظماً بطريقة تضمن للجنة التدقيق أو مجموعات عمل الشركة و مراقبة جميع الإجراءات والتدخل بانتظام لمراجعة التقدم في العمل.
- التدقيق الداخلي يراقب باستمرار ما يلي :
 - المصاريف الثرية
 - الإجراءات البنكية
 - الحسابات المدفوعة
 - الموظفون وكشوف الرواتب
 - المشتريات
 - الموجودات الثابتة
 - المحاسبة.
- يتوجب على الشركة التعاقد مع شركة تدقيق خارجية مستقلة، حيث تشكل هذه الشركة العين العادلة التي تنظر للمؤسسة من حيث الوضع المالي، ونتائج العمليات في الشركة .

- تقوم جهة التدقيق الخارجية بالتحقق من مدى تطبيق الشركة للمبادئ المحاسبية العالمية، وبيان الإجراءات الواجب عملها لعمل التعديلات وضمان التطبيق الفعال

(إنتهى)